

Distr.: General
25 January 2001
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة لأوغندا

بناء على تعليمات من حكومي وبالإشارة إلى وثيقة مجلس الأمن S/2001/49 المؤرخة ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، أتشرف بأن أحيل إليكم تعليقات حكومة أوغندا على التقرير المؤقت لفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأغدو ممتنا لو عملتم على عرض هذه التعليقات على نظر أعضاء مجلس الأمن، وتعميمها كوثيقة للمجلس.

(توقيع) فريد بينديزا
القائم بالأعمال بالنيابة

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة لأوغندا

تعليقات أوغندا على التقرير المؤقت لفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات بجمهورية الكونغو الديمقراطية المؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١

١ - تود أوغندا أن تتقدم بالشكر إلى فريق خبراء الأمم المتحدة وترحب بقيام الأمين العام في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ بنشر 'التقرير المؤقت لفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات بجمهورية الكونغو الديمقراطية'. فهو يبين بوضوح رغبة الأمين العام في تلبية طلب رئيس مجلس الأمن بالأمم المتحدة الوارد في رسالته (S/PRST/200) المؤرخة ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. كما يدل على التزام الأمين العام بالسعي إلى تحقيق السلم والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

تفسير فريق الخبراء لولايته

(الفرع ثانياً ألف، الفقرتان ٥ و ٦)

٢ - حدد مجلس الأمن بالأمم المتحدة ولاية فريق الأمم المتحدة فيما يلي: (أ) متابعة التقارير وجمع المعلومات عن كل أنشطة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات بجمهورية الكونغو الديمقراطية، و(ب) بحث وتحليل الصلات بين الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات بجمهورية الكونغو الديمقراطية واستمرار النزاع. ويفسر فريق الأمم المتحدة الولاية الآتية الذكر بما يفيد أن أطراف النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية موجودون هناك لاستغلال الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية والسيطرة عليها وجني الأرباح منها، وأن جزءاً من عائدات تلك الموارد يستخدم لتمويل ومواصلة النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣ - وترى أوغندا أنه لا علاقة بتاتا لهذا التفسير بالولاية المذكورة. بل إن هذا التفسير يخرج تماماً عن المعنى اللفظي لتلك الولاية. فالولاية تكتفي بالنص على أن يتابع الفريق التقارير ويجمع المعلومات بشأن جميع أنشطة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن يحلل البيانات للتأكد مما إذا كانت ثمة صلة بين استغلال تلك الموارد واستمرار النزاع.

٤ - ويتبين من تفسير فريق خبراء الأمم المتحدة لولايته أنه يضع العربة أمام الحصان. فقبل الشروع في تنفيذ ولايته، افترض الفريق أن التراع مرده الرغبة في استغلال الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذا ما يجانب الصواب تماما. فما فتئت أوغندا تقول إنها موجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لشواغل أمنية تخصها؛ وقد أقرت جمهورية الكونغو الديمقراطية وأكدت الشواغل الأمنية لأوغندا. فقد صرح السيد شي أوكيتوندو، وزير خارجية الكونغو أمام مجلس الأمن بالأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ (S/PV.4247) أن حكومته تعترف بأن وجود أوغندا في جمهورية الكونغو الديمقراطية يعزى إلى شواغلها الأمنية.

التقرير المتعلق بأوغندا - الفرع جيم الفقرات ٣٠ إلى ٣٧

٥ - يلخص التقرير المؤقت تلخيصا أميننا المباحثات التي أجراها الفريق في كامبالا، في الفترة من ٧ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، مع فخامة الرئيس موسيفيني، وأعضاء الحكومة، والمسؤولين الحكوميين وأعضاء اللجنة البرلمانية المعنية بالشؤون الرئاسية والشؤون الخارجية.

٦ - غير أن التقرير المتعلق بأوغندا يغفل عنصرا حيويا في ولاية الفريق، وهو عنصر جمع البيانات وتحليلها. ففي الاجتماع الأول الذي عقده الفريق في كامبالا في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، أعطت رئيسة الفريق، السيدة با - نداو، استبياننا مفصلا للحكومة. وأرسل جواب الحكومة المفصل على الاستبيان إلى منسق الأمم المتحدة المقيم في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. ويتبين بوضوح من تحليل البيانات الإحصائية والاقتصادية لفترة ١٩٩٤/١٩٩٥-٢٠٠٠ وكذا من المقابلات التي أجريت مع المسؤولين الأوغنديين أنه لم تحدث منذ عام ١٩٩٨ أي زيادة ملموسة في واردات/صادرات أوغندا من المنتجات المعدنية والزراعية التي تهم جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن المهم الإشارة إلى أن الحسابات القومية لأوغندا من أكثر الحسابات مصداقية في أفريقيا. فإلى جانب التقاليد القديمة العهد في مجال جمع البيانات الوطنية، تحظى بيانات أوغندا باحترام كبير لدى المؤسسات المالية الدولية بما فيها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ومنذ عام ١٩٩٦، تمت حوسبة البيانات التي تصدرها مصلحة الإيرادات الأوغندية، وبنك أوغندا، ووزارة المالية، والمكتب الأوغندي لتوحيد المقاييس.

٧ - ولم يذكر التقرير المؤقت درجة التعاون والتفهم الكبيرة التي لقيها الفريق لدى السلطات الأوغندية. وبالتالي فإن التعميم الوارد في التقرير والقائل بتفاوت درجات التعاون

التي حظي بها الفريق من المتحاورين معه، وتراوحها بين 'الصراحة الواضحة إلى ما يقارب العداوة' هو قول غير منصف بتاتا.

٨ - ولم يورد التقرير الرسالة الهامة الصادرة عن الرئيس موسيفيني والنائب الأول لرئيس الوزراء/وزير الخارجية، إ. كاتيايا، بشأن ادعاء الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومفادها أن العملية مجرد تمويه وصرف للانتباه عن المشكلة الحقيقية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فالمهمة الحقيقية هي إحلال الاستقرار وإنشاء دولة ديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية على نحو ما يتوخاه اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار الموقع في تموز/يوليه ١٩٩٩.

مزاعم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية (الفقرات من ١٩ إلى ٢٣)

٩ - يُدرج التقرير ما زعمته حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن أوغندا ضالعة في استغلال المعادن (ذهب وماس) والمنتجات الزراعية (بن وماشية) والفصائل الحيوانية المحمية (الفيلة والغوريلا والأكاب). غير أن تحليل البيانات الاقتصادية/الإحصائية عن أوغندا يظهر بوضوح عدم حصول زيادة ذات شأن في صادراتنا/وارداتنا من هذه المنتجات. كما تُظهر المعلومات التي قُدمت إلى فريق الأمم المتحدة تقيد أوغندا التام بالاتفاقيات الدولية المعنية بمراقبة التجارة في الفصائل الحيوانية المهددة بالانقراض.

١٠ - ويورد فريق الأمم المتحدة في تقريره أقوالا منسوبة إلى المسؤولين في جمهورية الكونغو الديمقراطية تتضمن ربطا خاطئا بين الحوادث المؤسفة التي وقعت بين القوات الأوغندية والرواندية في كيسنغاني والسيطرة على الموارد المعدنية في شرقي الكونغو. فهذه الاصطدامات التي يؤسف لوقوعها لم تحدث بسبب الصراع على المعادن، كما تُظهر ذلك البيانات الاقتصادية. ولذلك، فإن الربط بين الحوادث التي وقعت في كيسنغاني والاستغلال المزعوم للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية هو من باب التضليل.

١١ - ويُبرز التقرير الاعتقاد الخاطئ السائد في كينشاسا بأن أوغندا غير قادرة على تمويل تدخلها في جمهورية الكونغو الديمقراطية دون الاستغلال الفعلي لموارد الكونغو الطبيعية. وهذا ضرب من ضروب الخيال لأن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تقدم للفريق أي دليل على ذلك. وفي الفقرتين ١٢ و ٢٣ من التقرير، يشكو فريق الأمم المتحدة من أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية عجزت عن إقامة الدليل على مزاعمها.

١٢ - وتجدر الإشارة إلى أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية رفعت دعوى ضد أوغندا لدى محكمة العدل الدولية في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٩. وأتبع ذلك بمذكرة

تفصيلية زعمت فيها، في جملة أمور، حصول استغلال غير مشروع لموارد جمهورية الكونغو الديمقراطية الطبيعية. ولم تقدّم جمهورية الكونغو الديمقراطية أي دليل إلى المحكمة على هذه المزاعم. وقد صرّحت أوغندا على الدوام بأنها موجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية نظرا لشواغلها الأمنية، وأعدت مذكرة تفصيلية مضادة تشير فيها إلى الحوادث الهجومية العديدة التي انطلقت من إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية وتسببت في وقوع مئات القتلى والجرحى وتدمير الممتلكات، وأثّرت بصورة سلبية على الاقتصاد. ويُبرر كل ذلك ما تنفقه أوغندا للحفاظ على وجودها في جمهورية الكونغو الديمقراطية لدرء هذه الاعتداءات - الغارات التي تنطلق من إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويُظهر التقرير الموجز عن زيارة فريق الأمم المتحدة إلى أوغندا في المرفق الثاني بوضوح النفقات التي تكبدتها أوغندا للإبقاء على جنودها في جمهورية الكونغو الديمقراطية لمنع شن المزيد من الاعتداءات. وقد تمكّنت أوغندا من الإبقاء على نفقاتها الدفاعية عند أقل من ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وفقا للتعهدات التي قدمتها إلى مجتمع الدول المانحة.

الخطوات المقبلة

١٣ - قدمت أوغندا، من وجهة نظرنا، معلومات تفصيلية وافية إلى فريق الأمم المتحدة ومع ذلك فإنها ستواصل التعاون معه تعاوناً كاملاً. وتحت أوغندا بشدة الأطراف المعنية الأخرى على القيام بذلك. ونحن نرى أنه يتعيّن على فريق الأمم المتحدة، لكي يُعدّ تقريراً نهائياً متوازناً ومنصفاً، أن يقوم، في جملة أمور، بما يلي:

١' رسم صورة واقعية لقاعدة الموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتقديم الأدلة الموثقة الداعمة لمزاعم استغلال هذه الموارد بدلا من الانتماءات المبنية على الشائعات والأخبار المتناقلة؛

٢' الحصول على بيانات إحصائية واقتصادية مفصلة وتحليلها، تتعلق مثلاً بواردات - صادرات النفط والمعادن، إلخ، بالنسبة لجميع البلدان الضالعة في النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية دون استثناء؛

٣' التشديد على الحصول على المعلومات والبيانات ذات الصلة من عواصم البلدان الصناعية، كفرنسا وبلجيكا، التي تربطها صلات تقليدية بجمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك الشركات والأشخاص ذوو القدرة على استثمار الأموال في عمليات التعدين وإنشاء المطارات الخفية التي شحن منها المنتجات المعدنية والموارد الطبيعية الأخرى جواً إلى أسواق خارج إفريقيا.

١٤ - وقد أضع فريق خبراء الأمم المتحدة الوقت أثناء الزيارة التي قام بها إلى أوغندا في الفترة من ٧ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ لأنه لم يقدّم بالتحضير المسبق لهذه الزيارة على النحو الكافي. فقد وزعت الاستبيانات التفصيلية مثلاً بعد وصول الفريق إلى كمبالا، في حين أن مختلف المؤسسات الحكومية كانت بحاجة إلى فترة تتراوح بين ٣ و ٧ أيام لإعداد/ توفير المعلومات المطلوبة. ولذلك، يتعين على الفريق في المستقبل أن يتيح مقدماً، قبل أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع، المزاعم والأدلة المحددة، إلخ، ضد الحكومة والشركات الخاصة والأشخاص في كل بلد. وهذه الطريقة ليست فقط أكثر فعالية، بل تكفل أيضاً الإنصاف وتمنع عناصر المفاجأة.

١٥ - وفي الختام، لا بد من الإشارة مجدداً إلى أن أوغندا تدخلت في جمهورية الكونغو الديمقراطية بغية حماية مصالح أمنها القومي المشروعة من المتمردين الذين تدعمهم السودان وحلفائهم من مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأوغندا ملتزمة أيضاً التزاماً تاماً بانسحاب قوات الدفاع الشعبية الأوغندية من جمهورية الكونغو الديمقراطية عملاً باتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار (تموز/يوليه ١٩٩٩) وخطة كمبالا لفض الاشتباك (نيسان/أبريل ٢٠٠٠) وقرار مجلس الأمن ١٣٠٤ (٢٠٠٠). فمصلحة أوغندا تتحقق على أفضل وجه لو نعمت جمهورية الكونغو الديمقراطية في منطقة البحيرات الكبرى بالاستقرار والديمقراطية والوحدة والأخوة والازدهار.

وزارة الخارجية

كمبالا

٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١